2024/12/09

التقرير الصحفي اليومي

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

الاعتماد البريطاني ASIC لقسم اللغة الإنجليزية

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية لكليات الصيدلة والعلوم الطبية و الإعلام والعمارة والتصميم.

الاعتماد البريطاني ASIC للجامعة وتخصصاتها.

الاعتماد البريطاني ACPE لتخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني ASIC لكلية العلوم الإدارية والمالية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء.

الاعتماد الأمريكي لتخصصات علم الحاسوب وأمن المعلومات.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق.

شهادة الآيزو 2015:9001

الاعتماد البريطاني لقسم ذكاء الأعمال وتحليل البيانات.

الاعتماد البريطاني لقسم هندسة البرمجيات.

	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص		موقع خبرني
.2	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع وطنا
.3	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع عمان جو
.4	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع جو24
.5	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع الوقائع
.6	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع صراحة
.7	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع صوت عمان
.8	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع عمون
.9	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع كرم
.10	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع أخبار البلد
.11	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع سرايا
.12	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي		موقع المرفأ
.13	هيئة الخدمة والإدارة العامة: انتهاء تعيين المخزون من طلبات التعيين كاملا خلال 3 أعوام	6	الدستور

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسق الإعلامي
رائد أبو يعقوب

مدير العلاقات العامة والدولية
علاء الدين عربيات

Share أعجبني

التاريخ: 08-12-2024 الوقت: 01:48 PM

جامعة البترا تستضيف المستشار الثّقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

خبرني - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبَّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تَظْهَر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومِنْ ثَمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظِّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصةً في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقي الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز. وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا -وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

.1

الرئيسية > جامعات

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

8 ديسمبر 2024

وطنا اليوم:استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور راضي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تُظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف. ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب للتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومِنْ ثَمَّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة. ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تتمّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمقام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز. وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة، تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة

طلاب وجامعات - 12 2024 08 01:49 PM

عمان جو - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنماط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثَمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعّال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصةً في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

.3

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

جو 24 :

استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنماط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

وكزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "الفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد" التي تستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناء على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثَمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظم تطبيق القانون المناسب، بناء على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز.

وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية وثابة من رئاسة الجامعة الموقرة، تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

كلمات دلالية :

جامعة البترا | المستشار الثقافي العراقي | القانون الدولي

تابعو الأردن 24 على

.4

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

Share Tweet Share Share

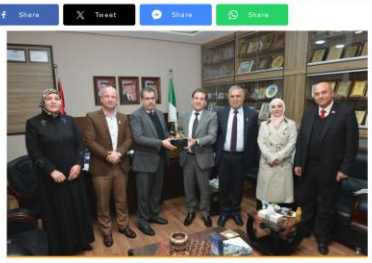

الوقائع الإخبارية: - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثَمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصةً في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز. وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة، تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال الثابات الصفية فقط وانما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

تابعوا الوقائع على Google News
Share Tweet Share Share

.5

صرامة نيوز – استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

وركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن المادة الى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعّال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق. وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز. وأضاف، بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

صوت عمان :

استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تَظْهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف، ومِنْ ثَمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه الضوابط تنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة، وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية، وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بجهاز جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز.

وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

.7

الرئيسية » تعليم و جامعات

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

PM 02:58:08-12-2024

عمون - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبَّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "مفترض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتحقق هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد" التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه الضوابط تنظّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصةً في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة، وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز، وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بمكرهم القانوني إلى أسمى درجاته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا بورعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة، تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

.8

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

08/12/2024

استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف.

ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومِنْ ثَمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصةً في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز. وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا .وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وانما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

فيسبوك تويتر

.9

الرئيسية / خبر وصورة

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

أخبار البلد -

استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب للتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثَمّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة.

وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز. وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

.10

جامعة البترا تستضيف المستشار القانوني العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار القانوني العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

PM 02:25 08-12-2024

سرايا - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار القانوني لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الانضباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات المعاصرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف يلتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "الفرض" ستطبقها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثمّ فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كإداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه الضوابط تنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

وتطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، موكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة، وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين التلقات القانونية، بما يخدم التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، الا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بخبرات ومعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز، وأضاف بان موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بمكتسباتهم القانونية الى أسمى درجاته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة، تسعى الى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وانما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي ملامحها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء القانوا من ابناء الوطن ام الجوانا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

تابع قناتنا على يوتيوب | تابع صفحتنا على فيسبوك | تابع منصة نرند سرايا

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

On **ديسمبر 8, 2024**

المرفأ..استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحًا أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبَّق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تُظهَر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومِنْ ثَمَّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضًا "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظِّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكدًا أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصةً في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيرًا إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية. وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن ان هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز.

وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة وبهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسمى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا .وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

أكد عدم استقبال طلبات العام الحالي ولن يكون مستقبلاً

الناصر لـ«الدستور»: توزيع مخزون «هيئة الخدمة» بشكل قطاعي

الإعلان عن تعيينات 2025 في آذار منها 60 % بالإعلان المفتوح

انتهاء تعيين المخزون من طلبات التعيين كاملاً خلال 3 أعوام

انتقال تدريجي من المفهوم التقليدي و«التنافسي» للإعلان المفتوح

عمان – نيفين عبد الهادي

@AddustourNews

قال رئيس هيئة الخدمة والإدارة العامة سامح الناصر إن الهيئة سوف تنتهي من تعيين مخزونها من طلبات التعيين بشكل كامل خلال الثلاثة أعوام المقبلة، مؤكدا أنها وضعت آلية لتوزيع مخزونها من طلبات التعيين على ثلاثة أعوام حتى 2027، حيث ستنتقل آلية التعيين في أجهزة الدولة المختلفة إلى الإعلان المفتوح الذي يُتيح المنافسة، ويمنح فرصة أكبر أمام المواطنين للتقدم للوظيفة الحكومية.

وذكر الناصر في حديث خاص لـ«الدستور» أن هيئة الخدمة والإدارة العامة لم تستقبل أي طلبات تعيين العام الحالي 2024، ولن تستقبل أي طلب مستقبلا، فلن يتم مراكمة مزيد من طلبات التعيين، مؤكدا أنه تم إيقاف استقبال طلبات التعيين الجديدة الواردة إلى الهيئة كلياً وبشكل قطعي اعتبارا من الثلاثين من تشرين الثاني 2023، ولن يتم استقبال أي طلبات جديدة.

وأعلن الناصر أنه سيتم خلال شهر آذار من العام المقبل الإعلان عن تعيينات العام 2025، التي سيتضمن جزء منها تعيينات من مخزون الهيئة، في حين تليها تعيينات بنسبة تتجاوز 60 % من خلال الإعلان المفتوح.

ولفت الناصر إلى أنه سيتم توزيع مخزون الهيئة التي حلّت مكان ديوان الخدمة المدنية من طلبات التعيين بشكل قطاعي بما يتفق مع لامركزية التعيين خاصة بين قطاعي التعليم والصحة، وهما الأعلى نسبة في التعيينات الحكومية.

وشدد بالقول: «لن يحدث أي حالة إرباك، كما لن يشعر بذلك أحد، وعمليا في العام الحالي تم تعيين ما نسبته (45 %) من مخزون الهيئة، وما نسبته (55 %) من خلال الإعلان المفتوح».

وأشار الناصر إلى أنه سيتم الانتقال التدريجي من المفهوم التقليدي في العمل بأسلوب قوائم الانتظار، والدور التنافسي، إلى الإعلان المفتوح الذي يتيح المنافسة، ورفع الكفاءة وتطوير المهارات، حيث سيتم الانسحاب تدريجيا وفقا لما هو معدّ بهذا الشأن من الترشيح من خلال الهيئة إلى الإعلان المفتوح تدريجيا وصولا لمرحلة الانتهاء التام من المفهوم التقليدي للدور خلال عام 2027، لافتا إلى أن الأمور ستكون منظمة ووفقا لرؤى وخطة معدّة بشكل جيد ولن تشهد أي فوضى أو خطوات غير منظمة. وردا على سؤال «الدستور» عن وقع هذه التغييرات على عمل الهيئة، وفيما إذا كان هذا سحبا لصلاحياتها، بين الناصر أن ما يحدث هو تغيير من عمل «ديوان الخدمة المدنية» لما هو أفضل وأكثر أثرا، ممثلا في «الهيئة»، حيث سيتعدى عمل الهيئة الطابع التقليدي العادي، وسيكون هناك انسحاب من الأنشطة المباشرة، ومنها موضوع التعيينات حيث ستتولى الوزارات والمؤسسات الحكومية الإعلان عن وظائفها الشاغرة واستقبالها وفرزها، منبها إلى أن الهيئة سيكون لها دور بهذا الشأن، وهو دور رقابي على هذه الوزارات والمؤسسات. وأوضح الناصر أن ما يحدث هو تحول مهم وعميق في مهام ومسؤوليات الهيئة، التي باشرت عمليا بأعمال التخطيط المركزية للعمل القطاع العام، في حين سيكون الجانب التنفيذي غير مركزي، وستقوم الوزارات والمؤسسات الحكومية بتنفيذ هذا الجانب.

.13